رأي القدس

مأساة معبر رفح ومسؤولية مصر

■ يردد الاسرائيليون، واليمينيون منهم على وجه الخصوص القول بان جيشهم غادر قطاع غزة، وجاء الرد الفلسطيني على هذه المكرمة باطلاق صواريخ القسام على عسقلان وسديروت. ولكن الواقع ان الجيش الاسرائيلي لم يغادر قطاع غزة بل حولها الى سجن لاكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، بدليل ان هناك اكثر من ستة آلاف من ابناء القطاع عالقون ولاكثر من اسبوعين في الجانب المصري من معبر رفح دون ان يسمح لهم بالعودة الى بيوتهم.

والصواريخ الفلسطينية التي جرى اطلاقها على مدينة عسقلان، ولم توقع اي اصابات في صفوف سكانها، ردت عليها الحكومة الاسرائيلية بقصف محطات الماء والكهرباء، وقتل اكثر من خمسين شخصا في قصف دموي معظمهم من الاطفال والنساء.

ابناء قطاع غزة لم يستطيعوا مغادرته او العودة اليه الا بموافقة الاسرائيليين ووفق شروطهم. ولا يستطيعون زيارة اقاربهم في الضفة الغربية، ولا حتى التمتع بمياه شواطئهم، وعندما حاولوا ذلك مزقت القذائف الاسرائيلية اجسادهم مثلما حدث مع اسرة غالية.

وتظل مأساة معبر رفح لا تقل خطورة عن القصف الاسرائيلي المستمر ليلا ونهارا، فحتى الان انتقل الى رحمة الله اكثر من سبعة اشخاص من المحاصرين خلف المعبر في الجانب المصري بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشون في ظلها حيث لا ماء ولا كهرباء ولا استراحات ولا مواد غذائية، وان وجدت فهي مرتفعة الثمن واكثر بكثير من قدراتهم الشرائية، لان معظمهم لم يعد يملك مالا بعد طول الانتظار.

الاتفاقات التي وقعتها السلطة مع الحكومة الاسرائيلية حول تشغيل المعبر تتحمل الجزء الاكبر من اللوم، لان الموقعين عليها رضخوا تماما للشروط الاسرائيلية، ولم يطلعوا الشعب الفلسطيني على الحقيقة عندما قالوا ان السيادة الكاملة على المعبر ستكون في ايدي قوات الامن الفلسطينية، ولذلك لن يتم منع اي فلسطيني من الدخول او الخروج.

ومع تسليمنا بهذه الحقيقة، لا يسعنا الا ان نوجه لوما اكبر الى الحكومة المصرية، لانها مارست ضغوطا على الفلسطينيين للقبول بالشروط الاسرائيلية حول كيفية ادارة المعبر، وصمتت على مأساة ستة آلاف محاصر في الجانب الآخر من المعبر الذي تشرف عليه، ولم تمارس ضغوطا على الحكومة الاسرائيلية لايجاد حل انساني لمأساتهم، ولم تسمح لهم بالعودة الى مصر ريثما تتم اعادة فتح المعبر.

الحكومة المصرية التي اظهرت حرصا غير مسبوق على حياة الجندي الاسرائيلي المختطف في قطاع غزة، وارسلت وسطاءها للافراج عنه، لم تبد الحرص نفسه لا على الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ولا على المواطنين الفلسطينيين المحشورين امام المعبر في ظروف انسانية مأساوية.

نحن لا نطالب بخرق الاتفاقيات، بل باحترامها، كما اننا لا نطالب الحكومة المصرية بخرق الجدار على الحدود، والسماح للمحاصرين بالعودة رغم انف اسرائيل والمراقبين الغربيين، ولكننا نطالب هذه الحكومة باحترام سيادتها، والتصرف بطريقة انسانية مسؤولة، وترتيب عودة هؤلاء الى ذويهم باسرع وقت ممكن قبل ان يموتوا الواحد تلو الآخر، مثلما هو حادث حاليا.

بناء العراق مشروع طويل المدى وخطة المصالحة مضيعة للوقت

د. بشير موسى نافع *

■ ثمة ضجيج كبير أحاط وما يزال بخطة المصالحة التي طرحها رئيس الوزراء العراقي الجديد نوري المالكي. فمن ناحية، عين وزيرا في حكومة المالكي مسؤولاً عن متابعة ملف الحوار، كما خاض رئيس الوزراء مفاوضات طويلة مع القوى السياسية (لا سيما الشيعية منها) قبل ان يتم الاتفاق على الصيغة النهائية لخطة المصالحة. وسرعان ما غادر المالكي بغداد في جولة بدأت بالسعودية والكويت (وكان من المتوقع ان تشمل الأردن وتركيا) ساعياً للحصول على دعم دول الجوار العربية والإسلامية لخطته. وفي الوقت نفسه كان نائب رئيس الوزراء، سلام الزوبعي، ابن محافظة الأنبار، ينشط في عمان بهدف الاتصال بأكبر عدد ممكن من شيوخ عشائر محافظته المقيمين في العاصمة الأردنية، لاسيما أولئك المعروفين بتعاطفهم مع المقاومة. دوائر المالكي والرئيس الطالباني (الذي يبدو بالغ الاهتمام بمسألة المصالحة هو الآخر) تقول ان أكثر من عشرين مجموعة مسلحة قد اتصلت فعلاً بالحكومة العراقية وأبدت استعداداً للتفاوض. الواضح، بالطبع، ان المالكي يعلق أملاً كبيراً على خطته، وليس في ذلك ما يستغرب فقد وقفت البلاد خلال الشهور القليلة الماضية على شفير الحرب الأهلية أكثر من مرة. كما ان العنف الذي يشهده العراق، سواء عنف مقاومة الاحتلال، العنف الموجه ضد أجهزة الأمن والجيش الجديد، أوالعنف الأهلي السياسي وغير السياسي، وصل مستوى يجعل من النظام السياسي الجديد، الذي يقف المالكي على رأسه، غير ذي معنى ولا جدوى. فأي أفق ذلك الذي تحظى به خطة المالكي وحكومته؟

استخدم المالكي لغة إيجابية منفتحة في الإعلان المبكر عن خطته، ولكن ما ان بدأت عجلة الجدل حول الخطة في الدوران حتى عاد إلى اللغة الحقيقية للحكام العراقيين الجدد. فالعفو الذي تعد به الحكومة خصومها، طبقاً للمالكي، لا يشمل أولئك الذين وجهوا سلاحهم ضد عراقيين، مدنيين كانوا أو رجال أمن وعسكريين، ولا أولئك الذين وجهوا سلاحهم ضد قوات الاحتلال. وإن كان في هذا الاستثناء (الكبير جداً بالفعل) ما هو غامض، فقد تعهد المالكي بتوضيحه للصحف الكويتية التي استقبل مندوبيها في زيارته لبلدهم، عندما قال انه لا يوجد في العراق مقاومة، بل عصابات مسلحين وقتلة. وهي تصريحات تنسجم بالفعل مع نص خطة المصالحة المعلن الذي لا يذكر المقاومة ولا يحمل اعترافاً بها، ضمناً أو تصريحاً. من جهة أخرى، وبينما يمثل مطلب جدولة انسحاب القوات الأجنبية بنداً رئيساً للقوى المسلحة، ولعدد ملموس من القوى السياسية غير المسلحة (كهيئة علماء المسلمين، مثلاً لا حصراً)، تجاهلت المبادرة هذا المطلب تماماً. بل ان المالكي عاد وكرر مواقف سابقيه من عراقيي الحكم الجديد، ان الحاجة للقوات الأجنبية لم تزل قائمة. الوعد الوحيد الذي أطلقته حكومة المالكي للقوى العراقية المسلحة فيما يتعلق بمطالبها المتعددة هو الاستعداد للتفاوض.

ولم يكن غريباً بالتالي ان لا تجد خطة المصالحة استجابة تذكر من الدوائر السياسية المعارضة للاحتلال والحكم، ومن المجموعات المسلحة المقاومة الرئيسة. هيئة العلماء المسلمين رفضت الخطة، وكذلك رفضتها مجموعات المقاومة الرئيسية، كما رفضتها المجموعات المتهمة بممارسة العمل الإرهابي. ولا يختلف موقف العديد من شيوخ العشائر المؤثرين عن موقف أغلب مجموعات المقاومة. حتى الحزب الإسلامي العراقي، القوة السنية الرئيسة المشاركة في الحكم والتي ساهمت مساهمة كبرى في انقاذ العملية السياسية، من التصويت على الدستور إلى الانتخابات إلى تشكيل حكومة المالكي، لم تستطع إلا إبداء التحفظات على نص الخطة. وهو ما يجعل حديث اوساط الطبقة الحاكمة عن موافقة عشرين مجموعة مسلحة على الانخراط في مشروع المصالحة نوعاً من التضخيم الذي درجت عليه عناصر الحكم الجديد، أو ان الحديث يدور حول مجموعات محلية صغيرة لا أثر لها على مجمل أوضاع المقاومة والسياسة.

مشكلة خطة المالكي ذات وجوه عدة. فالخطة، كما كل المسار السياسي التي اتبعته إدارة الاحتلال في العراق، تصطدم بقضية الشرعية في العراق المحتل. لا المالكي ولا الطالباني ولا عبد العزيز الحكيم يستطيع الاعتراف بشرعية المقاومة، لأن في هذا الاعتراف تقويضاً لشرعية النظام الذي أسس بقوة الاحتلال، والذي وفر لهؤلاء وغيرهم تسنم المواقع والمناصب والادوار التي تسنموها منذ ربيع 2003. ثمة شرعية تناقض شرعية أخرى، وليس هناك من سبيل لحل إشكال الشرعية هذا إلا في تراجع المقاومين عن نهجهم واعترافهم بأن المسار الذي دفع إليه العراق خلال السنوات الثلاث الماضية كان المسار الأفضل لمستقبل البلاد والشعب، أو في انضمام الحكام الجدد في بغداد للمعسكر المعارض للاحتلال والمطالب بانسحاب القوات الأجنبية. كلا الاحتمالين غير مطروح في الفترة الحالية، فتيار المقاومة، من ناحية، أصبح أكثر صلابة وانتشاراً مما كان في أي مرحلة سابقة منذ بداية الاحتلال، تعززه التوجهات المتزايدة لدى الحكام الجدد لتقسيم البلاد طائفياً وعرقياً، ويعززه شعور متصاعد بأن نهج المقاومة قد أصاب المشروع الامريكي في العراق والمنطقة بالفشل.

ويصعب، من ناحية أخرى، تصور انقلاب الطبقة السياسية الحاكمة على الوجود الامريكي، فقد كان الغزو الأنجلو – امريكي هو الذي أتاح لهؤلاء الوصول إلى حكم النظام الجديد، كما ان وجودهم على رأس النظام، وبغض النظر عن النوايا، مرهون بالوجود الامريكي العسكري ذاته. حقيقة العراق الجديد ان حكامه فشلوا في تحقيق كل المهمات الأساسية الضرورية لبناء الدولة واستقرارها، سواء على مستوى بناء أجهزة وأدوات الدولة وإرساء مصداقيتها، أو على مستوى وضع ملامح مشروع وطني تجمع عليه الأكثرية العراقية. بفقدان ثقة العراقيين في حكامهم وفي الدولة التي ولدت من رحم الاحتلال، بتحول أدوات الدولة الأمنية من مهمة حماية الناس إلى تهديد أمنهم، وبانهيار اللحمة العراقية على المستوى الوطني والطائفي والإثني، لم تعد للطبقة الحاكمة من حصانة. وهذا هو المعنى الحقيقي لعزلة هذه الطبقة داخل المنطقة الخضراء. فالمنطقة الخضراء ليست مخبأ من القوى المسلحة، مقاومة أو إرهاباً، وحسب، بل هي أيضاً الحصن الرمزي لحالة إخفاق سياسي لا يبدو ان هناك مخرجاً منها. في مثل هذا الوضع، تدرك الطبقة العراقية السياسية بكافة أطيافها ان لا بديل عن الوجود الامريكي. ويظل افتراق الشرعيتين بالتالي غير قابل للالتقاء والتجسير.

الوجه الآخر لمشكلة خطة المصالحه أنها مجرد خطاب، لا يرتكز إلى أسس قوة سياسية فعلية. بمعنى أننا إن أخرجنا الوجود العسكري الامريكي من المعادلة، فإن الطرف الذي أعطى نفسه الحق في طرح مشروع المصالحة لا يملك من معطيات القوة ما يؤهله للعب دور المرجعية الوطنية الداعية للمصالحة. المؤسسات العراقية الأمنية هي في أغلبها عصابات من المجرمين والقوى الطائفية والإثنية، والجيش الجديد، وبغض النظر عن حقيقة الأرقام التي تذكر عن حجمه وجاهزيته، لا هو قادر على مواجهة القوى المسلحة المعارضة ولا هو يمتلك القدرة على البقاء والحفاظ على تماسكه كمؤسسة وطنية كبرى في حال انسحاب القوات الأجنبية وتفاقم الصراع الداخلي، السياسي منه أو الطائفي. بعد أكثر من ثلاث سنوات على الاحتلال والوعود والمساعدات الأجنبية، ما يزال العراق في حال اقتصادي وإنتاجي وتعليمي أسوأ بكثير مما كان عليه تحت حكم صدام حسين خلال سنوات الحصار. وإن وضع العراقيون في اعتبارهم التكلفة الباهظة التي تنتظر البلاد جراء مشروع الفيدرالية، يبدو المستقبل أكثر ظلاماً ووحشة حتى من البؤس الهائل للواقع المعاش. ربما كان المالكي رئيساً للوزراء وكان الطالباني رئيساً، ولكن هذه المواقع لا تعطي الدولة التي يقفون على رأسها مصداقية ان تكون الإطار الجامع للعراقيين، ولا القدرة على ان تكون مستودع القوة العراقية. فلماذا يجب على القوى المعارضة للاحتلال والدولة الجديدة، مسلحة كانت أو غير مسلحة، ان تأخذ مشاريع وخطط وسياسات هذه الدولة مأخذ الجد؟

ليس ثمة دولة حديثة واحدة في العالم بنيت على أساس التقاء رؤيتين متعارضتين تماماً للقضايا الكبرى التي تواجه البلاد والشعب. الدولة لا تنهض وتستقر إلا عندما تستطيع قوة ما، رؤية ما، مشروع وطني ما، تصور ما، تحقيق التفاف القطاع الأكبر من الناس حوله، سواء بقوة السلاح، بالثورة الشعبية، أو بانقلاب عالي أو إقليمي يؤدي إلى انقلاب في موازين القوى الداخلية وخروج أحد الطرفين بسلام من ساحة التدافع. ولا يوجد دليل واحد على ان أحد هذه الشروط قد توفر في الحالة العراقية الراهنة. كل الأدلة تشير إلى خلاف ذلك، أي إلى حالة تشظي وصراع معلن وخفي واسع النطاق. هناك مثلاً انقسام سني – شيعي، وانقسام عربي – كردي، وانقسام سياسي بين حلفاء الاحتلال وخصومه. القوى الشيعية منقسمة على نفسها انقساماً لن يلبث أن يتحول إلى صراع دموي في حال بدأ الانسحاب الامريكي أو نجح أنصار الفيدرالية في تمريرها. والانقسام الكردي الداخلي لا يقل فداحة ووطأة، حتى إن تراجعت مظاهره في المرحلة الحالية. أما داخل المعسكر السني فالانقسام أقرب إلى الانقسام السياسي حول الموقف من الاحتلال والنظام الجديد وأنجع الطرق للتعامل مع كليهما. مثل هذه الحالة من التشظي لا تنتهي بحوار مصالحة، إذ ان أحداً من الأطراف لا يمتلك من الشرعية والقوة ما يؤهله تقديم رؤيته باعتبارها الأرضية المناسبة لارتكاز مشروع المصالحة.

ولعل اللغة التي استخدمها المالكي في لقائه الصحفي بالكويت، وتلك التي استخدمتها مجموعات المقاومة للرد على عروض المالكي، تلخص الوضع كله: ففي حين يتوعد رئيس الوزراء المسلحين ويصفهم بالعصابات، تؤكد مجموعات المقاومة على عدم اعترافها بشرعية الحكم والحكومة وعدم اكتراثها بما تعلنه من خطط مصالحة. حقيقة موقف المالكي وحلفائه هو السعي إلى كسب الوقت، لعله يستطيع توليد وضع من انقسام القوى المسلحة على نفسها، أو زرع الشقاق بينها وبين القطاعات الشعبية المؤيدة لها، إلى ان يجمع في يده ما يكفي من أدوات العنف لسحقها بقوة السلاح. وحقيقة موقف قوى المقاومة هو الاستمرار حتى إجبار القوات الأجنبية على المغادرة ومن ثم إطاحة النظام الجديد ورجاله ودفعهم إلى الرحيل من العراق على خطى حلفائهم. وحتى اللحظة، ليس هناك من معطيات أو شروط تفيد بإمكانية المصالحة بين هذين التصورين لمستقبل العراق. وهو ما يذكر بخيبة وقصر نظر أولئك الذين طالبوا لحظة إعلان مجلس الحكم في 13 تموز (يوليو) 2003 بإعلان يوم التاسع من نيسان (ابريل) عيداً وطنياً للعراق. كان ظن أولئك يومها ان يوم الاحتلال هو يوم انتصار مشروعهم البائس للعراق الجديد. وهم اليوم، بعد ثلاث سنوات كاملة، قادوا العراق خلالها إلى حالة انقسام قد يحتاج عقوداً للخروج منها، وإلى دمار وموت ليس ثمة من يعرف نهاية لهما.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

واقع المهاجرين العرب في بريطانيا

د. يوسف نور عوض *

■ كنت اتابع حلقة برنامج حوار مفتوح الذي تقدمه قناة الجزيرة والذي شارك فيه عدد من الشباب العرب المهاجرين وآخرين ولدوا في بريطانيا، وكنت أريد أن اعرف كيف يرى هؤلاء الشباب انفسهم في المجتمع البريطاني، وتراوحت الإجابات بين اشخاص يتحدثون عن التهميش وآخرين يتحدثون عن تصنيفهم فقط كمسلمين في إطار ثقافي يتحيز ضدهم وغير تلك من الاتجاهات، ولكني توقفت كثيرا عند سؤال طرحه الاستاذ غسان بن جدو على المشاركين عندما قال لهم، هل تنظرون إلى انفسكم كعرب مهاجرين في بريطانيا أم تنظرون إليها كبريطانيين لهم امتدادات عربية؟

الإجابة على هذا السؤال بسيطة جدا، فإما ان يقول المجيب إنني لا اعتبر نفسي بريطانيا بل أعتبر نفسي فقط مهاجرا إلى بريطانيا وإما ان يقول إنني مواطن بريطاني ولكنني أنحدر من اصول عربية ولا املك إلا ان اتعاطف مع القضايا التي تهم أوطاني الام. ولكن ذلك لم يكن واقع الحال إذ تردد الكثيرون في تحديد كنه السؤال والإجابة عليه واستمروا في الحديث عن التحيز والتهميش باستثناء قلة قالت نحن لا نشعر باي شيء غير طبيعي في المجتمع البريطاني وإذا استطاع اي فرد ان يتلقى التعليم الصحيح فهو لن يشعر باي تهميش بل سيجد فرصته في جميع المجالات، وإن اعترف البعض بان اختراق المجتمع البريطاني في المستوى الأسري والعلاقات الإجتماعية من أصعب الأمور، وهذا أمر طبيعي بسبب الرغبة في عدم اختراق الحياة الخاصة للأفراد وهذا أمر تختلف فيه الثقافة البريطانية عن الثقافة العربية.

ذكرت ذلك لأخلص إلى حقيقة اساسية وهي أن مفهوم الهجرة الحديثة عند كثير من العرب للبلدان الأوروبية يختلف عن مفهوم الهجرات القديمة التي توجهت إلى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وافريقيا وغيرها، ذلك أن معظم المهاجرين القدامى وخاصة اللبنانيين والسوريين منهم كان يدفعهم هدف واحد هو تحقيق النجاح في تلك المجتمعات، وبالتالي سهل الاندماج عندهم في المجتمعات الجديدة واصبحوا جزءا منها بل استطاع بعضهم ان يحقق مواقع عالية في المجالات الاقتصادية والسياسية حتى أن بعضهم وصل إلى رئاسة الدول كما هو شأن الرئيس منعم في المجتمع الارجنتيني، ولكن الأمر بالنسبة للهجرات الحديثة يختلف كثيرا ذلك أنها لم تكن هجرات من أجل تحقيق النجاح بل كانت هجرات من مجتمعات فقيرة تعاني ظروفا سياسية وتستهدف فقط تحسين الأحوال الاقتصادية ليس عن طريق العمل والنجاح بل عن طريق العيش على مساعدات الضمان الاجتماعي، ويبدو هذا الهدف واضحا في دولة مثل بريطانيا التي تتمتع ليس فقط بنظام جيد للضمان الاجتماعي بل ايضا باجراءات سهلة تمكن الكثيرين من العيش في هذه البلاد بسهولة دون حاجة إلى تطوير انفسهم او الإندماج في المجتمع الجديد. ويعرف الكثيرون انه كان يكفي في الماضي ان يدخل المهاجر إلى بريطانيا بطريقة مشروعة ثم يذهب إلى إدارة الهجرة ويقدم جوازه على انه فار من نظام تعسفي في بلاده ليحصل على إقامة مؤقتة مع إعانة للضمان الاجتماعي ثم تتحول هذه الإقامة بعد فترة قليلة إلى إقامة دائمة وبعد خمس سنوات يتحول الوضع كله إلى جنسية تعطي المهاجر حقوقا كاملة.

ويلاحظ أن الكثيرين من المهاجرين العرب يظلون خلال فترة اللجوء منغلقين في بيئاتهم الخاصة ويقيمون مجتمعاتهم المتميزة داخل المجتمع البريطاني بحيث يبقى الكثيرون سنوات طويلة دون أن يتعلموا اللغة الإنكليزية ودون أن يتعلموا المهارات التي تجعلهم جزءا من المجتمع البريطاني، ويظل هؤلاء في مجالسهم الخاصة يتداولون القصص عن الأوطان القديمة وكيفية اصلاحها ويذهب البعض إلى تخيل انهم زعماء في المنفى، وزاد هذا الوضع سوءا بعد ظهور الفضائيات العربية الحديثة التي جعلت الكثير من المهاجرين يعيشون مع ثقافة بلدانهم الاصلية ولا يقتربون من ثقافة المجتمع الجديد، ولا شك ان الحياة في العاصمة لندن تساعد على هذا النمط من الحياة بسبب الطبيعة الكوزموبوليتانية للعاصمة وإمكان أن يعيش الإنسان في داخل مجتمعه القديم دون أن يخترق جدار المجتمع الجديد او يتصل به، والذي يساعد على ذلك هو احساس الكثيرين أنهم يحصلون من الضمان الاجتماعي على حقوق لا يحصلون عليها من العمل بحيث يفضل الذي لديه أربعة أطفال ان يحصل على إعانة الضمان الإجتماعي من أن يعمل وإذا اضاف إليها إعانة مرضية فإن احواله تكون أفضل.

وإذا نظرنا إلى هذا الوضع برمته وجدنا أن القليلين من العرب المهاجرين يهتمون بمفهوم الدولة التي هي غائبة في العالم العربي، ولا شك أن القليلين من الذين يذهبون لتأدية قسم الولاء حين يحصلون على الجنسية يفكرون في ماهم مقدمون عليه، ذلك ان الولاء للدولة هو ولاء لمؤسساتها وكل ما تمثله وبما أن الدولة غائبة في العالم العربي ولا وجود لمؤسساتها فإن القليلين من المهاجرين العرب يقفون عند حقيقة مؤسسة الدولة في بريطانيا، ذلك أن كل ما يربطهم بهذه الدولة هو الذهاب في نهاية الاسبوع إلى مكتب الضمان الإجتماعي للحصول على الإعانة الإجتماعية وهذا خطأ كبير لان الانتماء إلى الدولة في بريطانيا هو انتماء لمؤسساتها وما تمثله من مصالح للافراد. نحن لا ننكر أن الاقليات في هذا البلد تأتي من خلفيات ثقافية مختلفة ولكن هذه الحقيقة يجب الا تحدث تناقضا بين خلفيات هذه الأقليات الثقافية وولائهم للدولة البريطانية ذلك أن بريطانيا هي من البلاد القليلة في العالم الغربي التي تعيش فيها الأقليات بحرية تامة والدولة ترفع شعار المجتمع المتعدد الاعراق والثقافات وهو شعار له معناه في المجتمع البريطاني وبالتالي فلا يجوز لاحد أن يأتي من بلاد بعيدة او حتى من داخل المجتمع البريطاني ذاته ليرتكب اعمالا إرهابية لا تؤثر على أهل البلاد الاصليين فحسب بل تؤثر سلبا على المهاجرين ايضا كما حدث في تفجيرات لندن في تموز (يوليو) الماضي، ويحضرني الآن تعليق لاحد المتحدثين في فضائية إعلامية عندما قال يجب أن يكون هناك احترام للمواطنة كما يجب أن يكون هناك التزام بالهوية الثقافية ويجب أن نفرق هنا بين الالتزام بالهوية الثقافية والاحترام لها لان الالتزام قد يعني أن يجعلها المواطن في تعارض مع ثقافة بلد المهجر اما الاحترام فهي أن يحتفظ الإنسان بخصوصيته الثقافية دون أن يجعلها تتعارض مع واقع الثقافة الجديدة التي يعيش فيها.

ولا شك في نظري أن المهاجرين العرب بسبب انعزالهم عن واقع المجتمعات الجديدة التي يعيشون فيها قلما يهتمون بذلك وهم على استعداد لأن يحملوا المجتمعات الجديدة خاصة إذا كانت مجتمعات الدول الكبرى مسؤولية الإخفاق والجرائم التي ترتكب في بلادهم ويبدو هذا واضحا في ما يجرى في العراق وافغانستان وفلسطين فهل المسؤولية تقع كاملة على بريطانيا والولايات المتحدة لمجرد أن هذه الدول أرسلت قواتها إلى تلك البلاد.

الإجابة عندي لا، لأن الوضع المأساوي في العالم العربي سببه في الاساس الحكومات العربية قبل أن يكون سببه الولايات المتحدة، فهل يستطيع أحد ان يخبرني لماذا لم تطلق سوريا طلقة واحدة في الجولان منذ اربعين عاما هي عمر الاحتلال لاراضيها؟ وهل يخبرني احد لماذا تدفع ليبيا مليارات الدولارات تعويضا لضحايا لوكربي بينما الشعب الليبي يتضور جوعا؟ وهل يخبرني أحد لماذا تصمت مصر وهي ترى جرائم الإسرائيليين في غزة؟ ولماذا تجتهد في صوغ القوانين التي تجرم الصحافيين وتسكت عن جرائم اللصوص؟ ولماذا تهزم مصر الامة العربية كلها بسياساتها المتخاذلة في مهادنة الغرب؟ ولماذا يقف الأردن مناوئا لمصالح الشعب الفلسطيني ولا يحرك ساكنا في نصرة قضيته؟ لقد سئمنا رؤية الصور التي توضح جرائم الإسرائيليين، ووصلت الرسالة لنا ولكنها رسالة ناقصة لا تعبر عن حقيقة الحكومات العربية أو الشعوب العربية التي يقتل المئات منها في كل يوم ولا تحرك ساكنا، المسؤولية في نهاية الأمر هي مسؤولية الشعوب التي ترفض أن ترفع صوتها في وجه حكامها الطغاة ولكنها تتجاسر على من هم دونهم. وما نريد أن نركز عليه هو القول إن رفع الشعارات الكبيرة ومواجهة العالم الغربي الذي يقف ضد الأمة العربية والإسلامية ليس هو الموقف الصحيح، لان الموقف الذي ينبغي أن يكون هو تصحيح واقع الحكم في العالم العربي الذي اصبح في يد اللصوص والمجرمين الذين باعوا مصالح الامة كلها للشيطان، وبالنسبة لبريطانيا فنحن نريد لشبابنا أن يكونوا على قدر كبير من الوعي بانهم في مجتمع يحترم الخصوصية الثقافية للشعوب ويحترم نظام الدولة وهو لا يريد اقليات منعزلة عن واقعه الاجتماعي وبالتالي نريد لمهاجري الجيل الأول أن يكونوا في مستوى أبنائهم وأن يجتهدوا من أجل العيش بصورة إيجابية في مجتمع يمنحهم الحرية ويمنحهم الحقوق التي حرموا منها في بلدانهم الاصلية.

* كاتب من السودان

إنسان الخليج ذو البعد الواحد

د. علي محمد فخرو

■ المفكر العربي الدكتور عبدالوهاب المسيري كتب بغزارة عن العلمانية، والتي صنّفها الى نوعين هما العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، وحسب رأيه فان الاولى تعني اساساً فصل الدين عن امور السياسة والدولة كما مارسته دول اوروبا منذ قرارها بمنع الكنيسة من التدخل في شؤون الحكم. اما الثانية فهي علمانية لا تعالج منهج الحكم فقط وإنّما تمسّ كل جوانب حياة الانسان وكل نشاطات المجتمع. وهي العلمانية التي تبني بسرعة مذهلة مجتمع السوق الذي لا تحكمه سوى قوانين العرض والطلب وتحقيق اقصى الارباح والمتعة الجنسية، المجتمع الذي تحوّل الى مصانع ومجمّعات تسويقية ضخمة وملاه ليلية وشركات سياحة، المجتمع الذي لا يريد من الانسان الاّ ان يكون منتجاً طيّعاً ومستهلكاً نهماً، المجتمع الذي ينخرط بسهولة في أسس متطلبات العولمة التي تنادي بعالم يُشبع نزوات الانسان الاقتصادي ويستجيب لرغبات الانسان الجسمي.

هل هذه تهويمات مفكر عربي اسلامي يريد ان ينأى بمجتمعه عن الانبهار بالحداثة وما بعد الحداثة؟ ابداً، ليس الامر كذلك، وإنما هو وصف للحالة التي تتوجه نحوها مجتمعات دول مجلس التعاون من حيث تدري ولا تدري. وهو وصف للإنسان الأحادي الذي سيعيش في تلك المجتمعات عبر العقود القادمة، هذا الانسان الذي وصفه المفكر الامريكي ماركوز بالانسان ذي البعد الواحد.

الانسان العربي الخليجي ذو البعد الواحد هو انسان الاقتصاد بامتياز. كل شيء يجهّزه لان يكون كذلك. فهواجس خطط التربية والتعليم وخطط التدريب هي في خلق الانسان القادر على ان يستجيب لمتطلبات عجلة الانتاج الاقتصادي. واحلام واهداف مؤسسات الإنتاج هي في ان تقنعه بالانغماس التام الكلي في صيرورة الاستهلاك الأعمى النَّهم الدائم الذي يتجدّد كل يوم والذي لا يشبع ولا يتوقف قط. ومن اجل ذلك لا بدّ من استثارة الرغبات وتأجيجها: بالاعلان الذي يملأ الحيّز المكاني الخليجي الى حدود الغثيان والقباحة وقلّة الذوق، بالإعلام المسطّح الطفولي البليد المخدّر المحتقر للسموّ وللعفّة وللجمال الروحي والذي ان صعب انتاجه محلياً جنّدت لانتاجه وبثّه الجماعات الوظيفية المستعدّة في كبرى عواصم ارض العرب، بمهرجانات المناسبات من زواج وأعياد ميلاد وتخرّج وترقيات، بل وحتى مناسبات الأحزان والموت، حيث الصّخب والبذخ والمظاهر والاستهلاك النَّهم، واخيراً بغضّ الطرف عن مافيات اللذّة من كل انحاء المعمورة وهم يملأون المواخير كلما فرغت وعقول الشباب كلما صحت.

الكتاب الخليجيون الذين يطالبون بفصل الدين عن الدولة يجب ان يطمئنوا، فالذي يحدث هو اكثر مما يطلبون. انه فصل الدين والإله وكل ما يدور في فلكهما من قيم وأخلاق وسموّ وعفّة عن الانسان نفسه. وقريباً، وكخطوة حتمية سينفصل الانسان عن عائلته ومجتمعه المحلي ووطنه ليصبح، كما اصبح الانسان في الغرب، انساناً لا التزام لديه الاّ تجاه نفسه ورغبات اللذّة التي لا تنتهي والتي تحتلّ كل داخله.

ان ما يحزن هو ان قسماً كبيراً من الذين يقودون هذه المجتمعات من نفس الصّنف: قادة ذو بعد واحد. فهوسهم هو زيادة الاستثمارات المالية. ولا يهم من اين تأتي ولا اين تتجه ولا من وماذا تخدم. إنهم ومن حولهم مشغولون بالجداول والإحصائيات والنّسب. ان بعدهم الواحدي الاقتصادي، المادي، مدعوماً بضحالة ثقافة وغياب مرجعية انسانية، سيحيل الفائض المالي الذي تنعم به مجتمعات الخليج العربية في الوقت الحاضر الى جحيم حضاري في المستقبل القريب. الازدياد الهائل في الجرائم والمخدرات والطلاق وحوادث الطرق والاغتصاب وأوكار اللذّة والشذوذ وأمراض العصر المستعصية والانهيارات العصبية هي رأس كتلة الجليد السابحة في محيطات هذه المجتمعات. وإذا كان القادة، وعلى الأخص الشباب منهم، يعتقدون ان قضية الانسان تلخّصها مدن الرفاهية التي يبنونها في هذه الأرض القاحلة دون انتباه للفكر والثقافة والروح فانهم لا يفعلون اكثر من ارتكاب الحماقات التي ارتكبها غيرهم وما جنى إلا الألم والندم.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ0208 أو 7637 748ـ0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 420 57364 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN